

مذكرة إيضاحية حول بند جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية رقم ٢

المزمع عقدها بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٣

تقرير التفتيش الصادر من مصرف البحرين المركزي

هذه المذكرة الإيضاحية مهمة ويجب أن تقرأ مع الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية المزمع عقده بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٣.

مقدمة

قام مصرف البحرين المركزي (المصرف) بتفتيش ميداني خلال الفترة الممتدة من ٨ أبريل حتى ١٦ يونيو ٢٠١٩ أصدر بعدها تقريره بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠١٩. هذه المذكرة الإيضاحية تبين بشكل مختصر أبرز النقاط المهمة التي تضمنها تقرير المصرف ورد المجموعة عليها لمعلومية المساهمين:

أ. التوقف عن اكتتاب أعمال إعادة التأمين دون الحصول على موافقة المصرف والجمعية العامة غير العادية

من ضمن ما توصل له المصرف خلال فترة التفتيش كان أن المجموعة قامت بعدد من الخطوات الحاسمة أدت بدورها لتطبيق قرار التوقف عن اكتتاب أعمال إعادة التأمين فعلياً مطلع العام ٢٠١٩ دون أخذ الموافقة المسبقة من المصرف ومن المساهمين في جمعية عامة غير عادية مخالفة بذلك للمادة ٥٠ من قانون مصرف البحرين المركزي والمادة ٢١٠ من قانون الشركات التجارية بالإضافة إلى بعض أحكام دليل التأمين الإرشادي (المجلد الثالث). ومن ضمن هذه الخطوات ما يلي:

١. قرار مجلس الإدارة بوقف الاكتتاب بأعمال لويبرز بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٩ (مما يمثل ٤٧,٨% من إجمالي الأقساط المكتتبة)،
٢. قرار مجلس الإدارة بالانسحاب من تصنيف AM Best لشركات التأمين بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٩ دون الترتيب للحصول على تصنيف آخر من أحد الوكالات كبديل لذلك،
٣. اتخاذ القرار والبدء فعلياً بإغلاق جميع المكاتب الخارجية والأفرع والشركات التابعة،
٤. السماح بخلو مناصب إدارية حساسة نتيجة لإنهاء عقود العمل أو الاستقالات دون الحصول على بدائل مناسبة لشغل هذه المناصب،
٥. تقديم اقتراح للمساهمين بإلغاء إدراج أسهم المجموعة من سوق دبي للأوراق المالية في الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٩.

رد المجموعة: تود المجموعة أن تبين بأنه تم اتخاذ القرارات السابقة من أجل تحسين فاعلية العمل والحفاظ على حقوق المساهمين دون وجود نية لتصفية الشركة دون موافقة المصرف والمساهمين، وذلك على النحو الآتي:

١. بخصوص قرار وقف الاكتتاب بأعمال لويبرز في يناير ٢٠١٩، فإن ذلك كان بشكل أساسي نتيجة للخسائر التي تكبدتها منذ بدايتها ولغاية تاريخه بقيمة ٤٨,٩ مليون دولار أمريكي مع وجود مخاطر محتملة مستقبلاً.

٢. تم الانسحاب من تصنيف وكالة AM Best لشركات التأمين نتيجة لخفض التصنيف الأولي لعام ٢٠١٨ وإلى وجود إشارة من قبل الوكالة إلى تخفيض محقق بدرجة أو درجتين بسبب أداء المجموعة في سنة ٢٠١٨. وحيث أنه سيكون لأي تخفيض إضافي نتائج أكثر خطورة من البقاء دون تصنيف، قامت المجموعة بالانسحاب من وكالة تصنيف AM Best وكانت بالفعل تبحث احتمالية الحصول على تصنيف من وكالة تصنيف أخرى.

٣. إن قرار إغلاق الشركات التابعة "أريج لإدارة التأمين" بمركز دبي المالي العالمي والتصنيف الاختيارية لشركة ضمانات الخليج كان قراراً تجارياً.

لم تستطع شركة أريج لإدارة التأمين بمركز دبي المالي العالمي بدء أعمالها على الرغم من حصولها على الترخيص في ديسمبر ٢٠١٦، وقد استنفذ رأسمالها بالكامل بسبب مصاريف التشغيل.

أما قرار التصنيف الاختيارية للشركة التابعة الأخرى ضمانات الخليج فقد كان ضرورياً وفقاً لقانون الشركات البحريني بسبب هلاك كامل رأسمالها، في ذلك الوقت فشلت المجموعة للحصول على موافقة محددة للتصنيف من مصرف البحرين المركزي.

أما بشأن المقترح لإغلاق المكتب التمثيلي في موريشيوس فقد كان قراراً اقتصادياً حيث ارتأت المجموعة قدرتها على إدارة الأعمال التسويقية من البحرين بشكل اقتصادي أكثر.

٤. إن أهم أسباب عدم قدرة المجموعة على ملء الشواغر المشار إليها هي الصعوبات الحالية التي تعيق جذب الكفاءات المناسبة ذات الخبرة. كما أن بعض المناصب (عدا عن المناصب الإلزامية) تم دمجها بما لم يعد معه حاجة لها نتيجة لإعادة التنظيم المتبعة حالياً لتخفيض التكاليف التشغيلية.

ب. الإفصاح

تبين للمصرف خلال التفتيش أن رئيس مجلس إدارة المجموعة قام بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٩ بتبادل المراسلات الإلكترونية مع موظفين من هيئة الإمارات للاستثمار والهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية، وكلاهما من المساهمين الرئيسيين في المجموعة، أفصح فيها عن معلومات سرية بشأن استراتيجيات المجموعة والخطوات المقترحة وذلك على خلفية ما صدره المصرف من توجيهات رسمية، وبذلك تم تسريب هذه المعلومات السرية إلى موظفين من غير الأشخاص المصرح لهم.

رد المجموعة: نظراً للدور الاستراتيجي في سوق الخليج لكل من هيئة الإمارات للاستثمار والهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية بالإضافة لحيازة كلا المساهمين بتمثيل في مجلس إدارة المجموعة، استعان رئيس مجلس الإدارة بخبرة هذه المؤسسات الاستثمارية الحكومية ولم يسع بالتاكيد لتغليب مصلحة فئة معينة من المساهمين. ومع ذلك، فإن مجلس الإدارة يوافق على ضرورة تعزيز الحماية فيما يتعلق بالمعلومات السرية ذات الأهمية. تلتزم المجموعة بجميع أحكام وأنظمة ومعايير المصرف.

ت. ضبط الالتزام

أشار المصرف إلى أن نظام التحقق من الامتثال الذي يبين مدى التزام المجموعة بمجلد الأحكام الخاص بالمصرف والأنظمة الأخرى ذات العلاقة لم يتم تحديثه منذ ٢٠١٦ ولا يشمل المتطلبات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية، حيث كان له الأثر إلى عدم فاعلية التحقق من الامتثال وأدى إلى مخالفة مجلد أحكام المصرف، ووحدة الضوابط رفيعة المستوى (High Level Control Module)، مما أوضح عدم قدرة مجلس الإدارة على مراقبة الأداء الإداري والمراقبة الدورية لمعدلات المخاطر التي تواجهها المجموعة مما يعد مخالفة للفقرة (HC-1.2.2) (د) و (هـ) من وحدة الضوابط رفيعة المستوى لدليل التأمين الإرشادي (المجلد الثالث).

رد المجموعة: تحتفظ الشركة بملف في شكل "الاكسل" والذي يتضمن أحكام المصرف تم إعداده في ٢٠١٦ وقد تمت مراجعة جميع التعديلات الواردة على مجلد أحكام المصرف بشكل منفصل في كل مرة تصدر فيها التحديثات الربيع

سنوية من المصرف ويتم التأكد من مدى سريتها على المجموعة. وتدل على ذلك التحديثات التي تقدمها إدارة الامتثال إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر حيث يتم إدراجها كبنود منتظم في جدول أعمال اللجنة.

تمت مراجعة التعديلات الصادرة على قانون الشركات التجارية بشكل منفصل في العام ٢٠١٨ نتج عنها تعديل النظام الأساسي للمجموعة. كما أنه توجد قائمة مرجعية منفصلة لكل عملية على سبيل المثال عملية عقد اجتماع الجمعية العامة العادية أو غير العادية، والإخطارات اللازمة والأمور الأخرى المتعلقة بالحوكمة. كما تمت مراجعة قانون العمل البحريني للتأكد من امتثال المجموعة لأحكامه خلال العام ٢٠١٨.

ث. شركة ضمانات الخليج ذ.م.م. - الاحتيال والمبلغ المرصود

بيّن المصرف إلى أنه بعد حادثة الاحتيال في شركة ضمانات الخليج ذ.م.م.، تم رصد مخصصات خسارة بقيمة ٢١,٥ مليون دولار في شركة ضمانات الخليج، وعلى الرغم من كون ضمانات الخليج شركة ذات مسؤولية محدودة، فإنه تم تجميع هذه المخصصات كذلك في القوائم المالية الموحدة للمجموعة بناءً على توقعات رئيس القسم الاكتواري والمخاطر في ذلك الوقت. ونظراً لحجم هذه المخصصات وتأثيرها على حسابات المجموعة، كان على المجموعة على أقل تقدير أن تلجأ إلى تقييم خبير اكتواري مستقل للخسارة المتوقعة لتحديد التقدير العادل والأمثل، ولكن قامت المجموعة وبشكل مغاير للمعتاد، بالاستناد إلى تقييمها الداخلي وسمحت لمخصصات بهذا الحجم بأن تؤثر سلباً على موقعها المالي.

رد المجموعة: أرادت المجموعة أن تقلل من المبلغ المرصود إلى حد مساهمتها في شركة ضمانات الخليج، ولكن المدقق الخارجي رفض ذلك استناداً إلى معايير التدقيق الخاصة بالقوائم المالية الموحدة. أما التقييم الاكتواري للخسارة المحتملة فقد تم بناءً على التقدير المقدم من الخبير الاكتواري المؤهل بالمجموعة.

ومع ذلك، وكجزء من أعمال نهاية العام لسنة ٢٠١٩ استعانت المجموعة باكتواريين خارجيين للقيام بمراجعة كاملة لجميع المبالغ المرصودة المتعلقة بضمانات الخليج. توصلت الاكتواريون الخارجيون إلى خسائر محتملة بقيمة ٢١,٥ مليون دولار أمريكي.

ج. التدقيق الداخلي

علق المصرف أن عملية التدقيق الداخلي بالمجموعة فشلت في القيام بشكل كافٍ بأعمال تدقيق دورية وشاملة للمجموعة والشركات التابعة لها مع غياب تقارير المتابعة الخاصة لنتائج تدقيق الشركات التابعة. خصوصاً فيما يتعلق بضمانات الخليج حيث بيّنت تقارير التدقيق الداخلي أن الرقابة على ضمانات الخليج كانت تتم على نطاق ضيق كل ثلاث سنوات فقط، حتى مع وجود الكثير من الملاحظات المتعلقة بها عالية المخاطر وفقاً لنظام التقييم المتبع في التدقيق الداخلي.

رد المجموعة: ترى المجموعة بأنه يوجد مجال لتطوير عمل قسم التدقيق الداخلي، ولكن أعمال التدقيق تمت وفقاً لأفضل الممارسات التدقيقية. وقد أكدت على ذلك شركة التدقيق الخارجي في تقرير "مراجعة الأداء الاستراتيجي" حول قسم التدقيق الداخلي الذي أجري في ديسمبر ٢٠١٥، حيث كان تقييم شركة التدقيق الخارجي بأن أعمال التدقيق الداخلي للمجموعة يتماشى بشكل عام مع معايير معهد مدققي الحسابات الداخليين وينم عن خبرة في الحوكمة والمخاطر والرقابة المتعلقة بالتأمين، وأنها تطوّرت إلى درجة من النضج مكّنتها من وضع تقييم شامل للبيئة الرقابية في المجموعة. وبخصوص دورات مراجعة الحسابات ومدى شموليته على الشركات التابعة، خصوصاً شركة ضمانات الخليج، فإن التدقيق الذي تم بشأن ضمانات الخليج في ٢٠٠٨ و ٢٠١١ و ٢٠١٥ كان بالفعل تدقيقاً داخلياً شاملاً ولم يتم على نطاق ضيق أبداً. في جميع المراجعات، كانت علامة المراجعة "٤" (على مقياس من ١ إلى ٥، حيث تكون العلامة "٥" تشير إلى أسوأ علامة تدقيقية بسبب توصل المراجعة إلى نتائج عالية الخطورة). وأما المراجعة التي تمت بعد الإبلاغ عن المخالفة في ٢٠١٨ كانت مراجعةً محدّدة بشأن المخالفات المبلغ عنها وعليه لم تتم على نطاق أوسع كما هو مذكور في التقرير.

وكملاحظة عامة فيما يتعلّق بتصنيف المخاطر ودورات مراجعة الحسابات للشركات التابعة، فإن مجلس الإدارة يوافق على أنه من المبرر القيام بالمراجعات على نحو أكثر تواتراً بناءً على طريقة منهجية تقدير المخاطر المتبعة لدى قسم التدقيق الداخلي وسيتم تطبيق الأمر في المراحل المقبلة.

ح. إخفاء المعلومات

بيّن المصرف بأن بعض الرسائل الالكترونية المرسلة بين الرئيس التنفيذي بالإنابة ومجلس الإدارة، بالإضافة إلى جميع الرسائل الالكترونية بين قسم شؤون المساهمين ومجلس الإدارة لم يتم تسليمها خلال التفتيش الميداني من قبل المصرف.

رد المجموعة: تحرص المجموعة على اتّباع منهج استباقي في علاقتها مع المصرف، ويلتزم مجلس الإدارة والفريق الإداري في المجموعة بمبدأ الشفافية في التعامل مع المصرف. ولبيان ذلك: يشير مجلس الإدارة إلى الاجتماع المبدئي بين فريق التفتيش بالمصرف والفريق الإداري بالمجموعة قبل بدء عملية التفتيش نفسها والتي أوضحت فيها المجموعة بأنها ستبذل كل الجهود من أجل تيسير نفاذ المصرف لجميع المعلومات المطلوبة. ولم تقم المجموعة في أي وقت بأي عمل متعمد لإخفاء الرسائل الالكترونية عن فريق المصرف واعتمد الأشخاص المعنيون على التعليمات الصادرة من المصرف. وفي هذا السياق ننوّه على أنه ليس هناك بريد الكتروني خاص بمجلس الإدارة والمساهمين وأن التواصل مع أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين يتم عن طريق البريد الالكتروني الخاص لكل منهم. تم الاعتماد على مراجعة الملف "الوارد" و"المرسل" للبريد الالكتروني للموظفين للحصول على المعلومات. في المرحلة القادمة، سيقوم قسم تقنية المعلومات بالمجموعة بالحصول على معايير البحث المحددة للطلبات المماثلة من أجل إرضاء متطلبات البحث الخاصة من المصرف.

إقرار إخلاء مسؤولية:

"لا يتحمل مصرف البحرين المركزي أي مسؤولية بخصوص دقة وشمولية المعلومات المذكورة في هذه المذكرة الإيضاحية ويخلي مسؤوليته صراحةً عن أية مسؤولية عن أي ضرر ينشأ بأي شكل من الأشكال عن الاستناد بشكل كلي أو جزئي عن ما تتضمنه هذه المذكرة. يؤكّد أعضاء مجلس إدارة المجموعة العربية للتأمين على صحّة المعلومات الواردة في هذه المذكرة التي تم إعدادها بالعناية اللازمة. على حد علم أعضاء مجلس الإدارة، الذين اتخذوا العناية اللازمة للتأكد من ذلك، فإن جميع المعلومات الواردة بهذه المذكرة متوافقة مع الحقائق والمعلومات وليس بها أي إغفال من شأنه أن يؤثر على أهمية وكمال هذه المذكرة. إن ردود المرخص لها على المخالفات المبيّنة في "تقرير التفتيش" يجب أن تُدرس بشكل مستقل من قبل المساهمين في الجمعية العامة غير العادية في ضوء أي مستندات ثبوتية مقدمة من المرخص لها. لا يتبنّى المصرف أي نفي أو تأكيد لردود المرخص لها. إن الإجراءات الرقابية المتبعة لدى المصرف يجب أن تؤخذ في الاعتبار في ردود المرخص لها على ملاحظات المصرف وأن الإجراءات المناسبة سوف تُتخذ وفقاً لها."